

البيان الختامي للمجلس الوطني

في ظل استمرار الهجوم على نضالات الشغيلة التعليمية، يتابع الشعب المغربي وكل الغيورين على الوطن بأسف شديد التطورات الخطيرة والمتسارعة التي تعرفها المنظومة التعليمية وكل محاولات تبخيس وتسليع المدرسة العمومية والقضاء على مجانيتهما (بدايةً بمناهج البغير والبريوات كخيار استراتيجي)، وإيماننا من التنسيقية الوطنية بضرورة إسقاط مخطط التعاقد ضداً على مسلسل تفكيك المدرسة والوظيفة العموميتين، ناهيك عن النتائج الكارثية التي أفرزها التشغيل بالعقدة ما ينعكس سلباً على مستقبل المدرسة العمومية سواءً تعلق الأمر بمجانيتهما أو جودتهما، انخرط الأساتذة بشكل جماعي ومسؤول في المعركة النضالية التاريخية التي انطلقت منذ أكثر من سنة من أجل تحصين آخر ما تبقى من مكتسباتنا وحقوقنا كأبناء هذا الشعب في العيش الكريم (تعليم جيد، ووظيفة عمومية، كرامة رجال ونساء التعليم...) وذلك بتحقيق المطالب المشروعة على رأسها إدماج جميع الأساتذة في النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية. وتنوعت الخطوات النضالية التي قررتها التنسيقية الوطنية بين حمل الشارات الحمراء والسوداء وخوض مسيرات وطنية وجهوية أيام الأحد والعطل تغليبا لمصلحة المتعلمين، غير أن الجهات الوصية على القطاع، كما عهدناها، لم تحرك ساكناً، واكتفت بمتابعة الوضع وتغليب الرأي العام والتغطية على الحقائق... الشيء الذي أجبر الأساتذة والأستاذات على التصعيد في نضالاتهم (إضرابات جزئية تتراوح بين يوم واحد إلى ثلاث أيام مع أشكال موازية متنوعة...). وعوض حل الملف بشكل جذري، لجأت الحكومة والوزارة الوصية إلى الاستفزاز والتلاعب بالمصطلحات وتميرير المغالطات عبر عدة منابر إعلامية (إسقاط مصطلح التعاقد مع الإبقاء على مضامينه المتجلية أساساً في تكريس الهشاشة والتفويض بين الشغيلة التعليمية، واستهداف مجانية التعليم...) مع استمرارها في كل أشكال التهيب والتهديد والقمع في حق الأساتذة والأستاذات المضربين، بعيداً عن شعار "مدرسة المواطنة" الذي أطر الدخول المدرسي لهذا الموسم، مما يدل على غياب إرادة حقيقية لحل الملف وأجراً مختلف الشعارات التي واكبت الإصلاحات التعليمية بالمغرب "مدرسة المستقبل، مدرسة النجاح، مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء...". وأمام هذه السياسة الممنهجة والمقصودة لم يكن للتنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد خيار آخر غير التصعيد إيماناً منها بمشروعية القضية وعدالة مطالبها، وكون التعليم هو العمود الفقري لأي مجتمع، ولا يمكن السماح بتدميره عن طريق تمرير مخططات تخريبية لعل آخرها مخطط التعاقد، ومشروع قانون الإطار 17.51 الرامي إلى ضرب ما تبقى من مجانية التعليم... وبناء على هذا الاعتبار، فالدفاع عن مجانية التعليم هو مسؤولية ملقاة على عاتق كل مكونات الشعب المغربي (رجال ونساء التعليم، أسر وعائلات المغاربة، وكل الإطارات (نقابية، سياسة وحقوقية)، جمعيات المجتمع المدني، الطلبة والمعلمين...). لكن لم يأخذوا هذا الملف على محمل الجد وفق ما يقتضيه الوضع، بل انحرفوا لمناقشة قضايا ثانوية كلغة التدريس في مقابل تحاشي القضية المصيرية (مجانية التعليم وجودته، إسقاط التعاقد، مستقبل الوظيفة العمومية...) في الوقت الذي يتلقى الأساتذة كل أشكال التهيب والقمع والمادي والمعنوي.

ورغم أننا داخل التنسيقية الوطنية مؤمنون بضرورة الحوار الجاد لحل المشاكل، لكننا للأسف لم نلمس لحد الآن أي تجاوب إيجابي من لدن الحكومة والوزارة الوصية على القطاع.

وفي هذا الصدد، عقد المجلس الوطني لقاءه بشكل استثنائي يوم الجمعة والسبت عقب الجموع العامة التي باشرتها الفروع الاقليمية والجهوية، والذي أكدت على أن مسيرتنا النضالية مستمرة، وبعد عرض ونقاش كل التطورات والمتغيرات التي تعرفها قضيتنا، وضدا على كل المناورات والمؤامرات التي تحاط في الخفاء لتجريم نضالات التنسيقية ومحاولة شيطنتها، مما يستدعي ضرورة رص الصفوف ووأد كل المحاولات التي تسعى لها بعض الأطراف لإجهاض معركتنا النضالية العادلة والمستمرة .

ورفعا لأي لبس، فالتنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد عبر مجلسها الوطني مدت يدها للحوار مع أول وساطة جديّة اقترحت، وعبرت جديا عبر قرار لجنة الحوار والتواصل المنبثقة عنها عن رغبتها في طيّ الملف نهائيا عبر إيجاد حل جذري يرضي الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد.

وبعد نقاش ديموقراطي وعميق، وانسجاما مع خلاصات الجموع العامة المنعقدة طيلة يوم الجمعة بالرباط، ومن باب المسؤولية التاريخية، وتفاعلا منه مع دعوات ونداءات ومناشدة فيدرالية أمهات وآباء وأولياء التلاميذ وكذا مختلف الإطارات النقابية والحقوقية والسياسية، وحرصا منه على ضمان وتحسين حق التلاميذ والتلميذات في زمن التعلم الذي نحمل الوزارة الوصية على القطاع مسؤولية هدره نتيجة نهجها لسياسة الهروب إلى الأمام والقفز على مطالب التنسيقية، ووعيا منه بضرورة تحسين معركة الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد واستمرارها حتى تحقيق كل المطالب العادلة والمشروعة، خلّص المجلس إلى ما يلي:

❶ عدم تمديد الإضراب (العودة إلى مقرات العمل ابتداء من يوم الإثنين 29 أبريل 2019)؛

❷ وضع شارات سوداء طيلة أيام العمل حداً على كرامة الأستاذ؛

❸ منح رخصة المرافقة للأستاذة "هدى حجلي" لمرافقة أبيها.

❹ ضرورة الحفاظ على البنية التربوية للأقسام كما كانت عليها قبل 4 مارس؛

❺ الامتناع عن تسلّم أو توقيع أي وثيقة ذات طابع زجري أو تأديبي؛

❻ الالتزام بمخرجات حوار 13 أبريل 2019 والتعجيل بالجولة الثانية من الحوار؛

❼ تخليد ذكرى فاتح ماي.

إن التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وهي تتابع بقلق شديد الوضع الكارثي داخل المنظومة التعليمية، وتحمل المسؤولية التامة للوزارة الوصية فإنها تعلن للرأي العام الوطني والدولي ما يلي:

❶ تحميلها المسؤولية التامة للسلطات المعنية عن التدخل الهجمي (الهروات، دافعات المياه، الدراجات النارية، الركل والرفس...) في حق الأساتذة بمعصم 24 أبريل 2019، والذي خلف المئات من الجرحى والمعطوبين أبرزها حالة أب الأستاذة "هدى حجلي" من مديرية أسفي، حيث يرقد بالعناية المركزة (نزيف داخلي وإصابات خطيرة على مستوى الرأس، الكتف والوجه...).

❷ استحضارها للحالة الصحية لأب الأستاذة هدى "عبد الله حجلي" الذي أصيب في التدخل الهجمي يوم الأربعاء 24 أبريل في مسار المعركة؛

❸ تضامنها اللامشروط مع عائلة الأستاذة "هدى حجلي" على ما تعرض له أبوها من قمع ليلة الأربعاء 24 أبريل؛

❹ تنديدها بالتدخل الهجمي الذي طال الإنزال الوطني السابق بالرباط؛

استنكارها الشديد لما تعرض له التلاميذ في عدة مناطق على إثر احتجاجهم على الحلول الترقية التي

لجأت إليها الوزارة؛

تحيتها العالية لكل الأساتذة والأساتذة على روحها النضالية عبر تجسيدها الكمي والنوعي لكل خلاصات المجلس الوطني، ودعوتها لهم بمزيد من التثبث بالتنسيقية الوطنية كإطار شرعي وحيد يوطر نضالات الاساتذة الذين فرض عليهم التعاقد عبر الاستمرار في المعركة النضالية على أرضية إسقاط مخطط التعاقد وإدماج الجميع في النظام الأساسي لوزارة التربية الوطنية؛

إشادتها بالانخراط الإيجابي لفوج 2019 في المعركة، وذلك بمقاطعة التدريبات الحضورية والمشاركة المكثفة في الإنزال الوطني؛

تنويرها بالروح النضالية للأساتذة المرسمين الذين امتنعوا عن تعويض الأساتذة المضربين؛

تضامنها مع الاساتذة "الرسميين" الذين لحقتهم المساطر التأديبية جراء رفضهم لتسلم أقسام زملائهم المضربين ومساندتها لهم، وإعلانها عن عدم التخلي على أي أستاذ؛

استعدادها الدخول في إضراب من جديد في أي وقت في حالة تم المساس بأي أستاذ؛

تجديد رفضها لمخطط التعاقد وما يسمى التوظيف الجهوي العمومي؛

مطالبتها بإدماج جميع الأساتذة في النظام الأساسي لوزارة التربية الوطنية؛

تكذيبها رواية الحكومة المتمثلة في حذف التعاقد في خطابها وإعلامها الرسميين؛

تشبثها بالحوار كمدخل أساسي لحل الملف المطلي؛

مواصلتها للنضال حتى تحقيق جميع المطالب المعلنة عنها في الملف المطلي بكل الوسائل، في حالة ما إذا كانت نتائج الحوار لا تستجيب لتطلعات الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد؛

عزمها على مواصلة النضال حتى إسقاط مخطط التعاقد وإدماج جميع الأساتذة في النظام الأساسي لوزارة التربية الوطنية، والدخول في أشكال نضالية غير مسبوق في الأيام القادمة؛

تشبثها بالوحدة النضالية كخيار استراتيجي لحل جميع الملفات العالقة في قطاع التعليم، وتأكيد استعدادها التام لخوض كافة الأشكال النضالية الوحدوية في أي وقت بدا فيه مستجد؛

دعوتها وزارة التربية الوطنية إلى التسوية الفورية لجميع الملفات العالقة في قطاع التعليم (الزنزانة 9، حاملي الشواهد، ضحايا النظامين، المقصين خارج السلم، المفتشين، المدرء، طلبة الطب، ...) قبل فوات الأوان؛

تجديد مطالبتها للإطارات النقابية والحقوقية والسياسية والمجتمع المدني وخاصة جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ الانضمام إلى معركة الدفاع عن المدرسة العمومية والحفاظ على مجانية التعليم؛

دعوتها المكاتب الإقليمية بعقد جموع عامة لتقييم المعركة وتطعيم الهياكل التنظيمية؛

عقد جموع عامة إقليمية بعد الحوار.

عاشت التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد صامدة، مناضلة، ومستقلة.

